

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

19 جماد أول 1440 – 24 يناير 2019





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
15	حقوق الإنسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

أوتوا عاصمة المتاجرة بالقضايا الإنسانية والكيـد السياسي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 جماد أول 1440هـ - 24 يناير 2019م

<http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38288>

هادي اليامي

لم يطرف لمسؤولي أوتوا جفنً، ولم تتأثر «نفسياتهم» بمناظر الموت والدمار التي تحملها شاشات الفضائيات، يومياً، للمهاجرين الذين تنقطع بهم السبل وسط البحار والمحيطات لغط كثير عجت به -خلال الأيام الماضية- وسائل التواصل الاجتماعي، وتناقلته الصحف ومواقع الإنترنت، حول قصة الفتاة السعودية ريف القنون التي هربت من أسرتها بينما كانت تقضي إجازة منتصف العام الدراسي برفقتها في الكويت، وطلبها حق اللجوء في أستراليا أو أي دولة أوروبية .

ورغم أن القضية تبدو في ظاهرها -للهولة الأولى- وكأنها قضية عادية، إلا أن هناك كثيراً من الأدلة تشير إلى غير ذلك، وتؤكد وجود أصابع خفية تقف وراء إغواء الفتاة التي لم تتجاوز الـ18 من العمر، ودفعها إلى تلك الخطوة، بل وأملت عليها كل الخطوات التي اتبعتها.

الدلالة على ذلك تكمن في عدة جوانب، أولها: التغريدة التي فجرت الأحداث، عندما طلبت الفتاة حق اللجوء، وأعلنت قصتها على الملأ .

فنظرة سريعة إلى الكلمات التي حوتها تلك التغريدة، واللغة القانونية السليمة التي استُخدمت فيها تشير بوضوح إلى أن هناك من تولى كتابتها، وطلب من الفتاة مجرد بثها على حسابها، فمن أين لفتاة لم تتجاوز سن الطفولة الإلمام بتلك الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بقضايا اللجوء؟ .

كذلك، فإن والد الفتاة وأسرته ومعارفها أكدوا أنها لم تتعرض لأي تعنيف أو تضييق، رغم ما كان يبدر منها أحياناً من آراء تتصادم مع الموروث الاجتماعي والديني. فقد كان المحيطون بها ينظرون إلى ذلك على أنه من التجاوزات التي تبدر من بعض الشباب عند مرورهم بفترة المراهقة والبلوغ، كما لم يُعرف عن والدها الفاضل الميل إلى التعنت أو الغلو، بل عُرف بالانفتاح وسعة الأفق والثقافة الواسعة .

كذلك يثير وصول الفتاة المفاجئ إلى بانكوك كثيراً من الأسئلة، فمن أين حصلت على تذكرة السفر؟ ومن الذي تولى توصيلها إلى المطار بعد أن غافلت عائلتها؟ وكيف امتلكت أصلاً الجراءة على القيام بتلك الخطوة المتهورة؟ وهو ما يرفع احتمال وجود أشخاص كانوا يتابعونها أولاً بأول، ويبلغونها بالخطوات التي عليها القيام بها .

بعيداً عن كل ذلك، يرتفع السؤال الكبير عن السر وراء الاهتمام البالغ الذي أبدته السلطات الكندية بتلك الفتاة الهاربة، ومسارعتها إلى منحها حق اللجوء، رغم أنها لم تطلب أصلاً اللجوء من سلطات أوتوا، بل طلبته من أستراليا وكانت تخطط للوصول إلى سيدني، لكن حكومة رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، تبرعت وسارعت من تلقاء نفسها إلى تبني القضية، وعرضت على الفتاة اللجوء على أراضيتها. ليس هذا فحسب، بل إن وزيرة الخارجية ألغت كل ارتباطاتها وتجاهلت مهامها الجسيمة، وكانت بنفسها على رأس مستقبليها. اهتمت كندا بتنفيذ مخططها الذي يصب في خانة الكيد السياسي، وتجاهلت أن ذلك يحرم والدين من ابنتهما، وتسبب في إبعاد طفلة عن حضن والدتها التي تذرف عليها الدموع، وأحزنت أطفالاً صغاراً ما زالت أعينهم تبحث عن إجابة تقنعهم بدوافع اختفاء أختهم ومواعيد عودتها .

كندا التي تجاهلت عشرات الآلاف من طلبات اللجوء السياسي التي تقدم بها اللاجئون السوريون واليمنيون، من بينهم نساء وأطفال وشيوخ، فرقتهم الحروب التي تعصف ببلادهم، وشنت شملهم الأزمات الإنسانية، وباعدت بينهم وبين أقاربهم وأرضهم وأوطانهم. لم تتجاوب كندا مع توسلات الفتاة اليمنية ندى علي، ذات القضية العادلة، ولم تتعاطف مع دموعها التي انسابت على وجهها وهي تطالب بمنحها حق اللجوء منذ عامين، دون جدوى، وتمكينها من رؤية والدتها. لم يطرف لمسؤولي أوتوا جفنً، ولم تتأثر «نفسياتهم» بمناظر الموت والدمار التي تحملها شاشات الفضائيات -يومياً- للمهاجرين

الذين تتقطع بهم السبل وسط البحار والمحيطات، وتغرق مراكبهم البائسة في عرض البحر، وهم يطرقون أبواب ما يسمى «العالم الأول»، ورغم ذلك تسارع قيادتها -على أعلى مستوياتها -لاحتضان مراهقة هاربة من أسرتها لأسباب عائلية، وتمنحها حق اللجوء دون أن تطلبه، وتعد لها المؤتمرات الصحفية برفقة وزيرة الخارجية، لا لشيء إلا لمجرد الكيد السياسي، ومحاولة تشويه صورة المملكة التي رفضت التدخل في شؤونها الداخلية، وتمسكت بسيادتها على أرضها، وقطعت بكل حزم- الأيدي التي حاولت أن تمتد إليها بسوء .

ومما يؤسف له، أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة، سارت على النهج الكندي نفسه، وأبدت اهتماما غير مبرر بمزاعم الفتاة الهاربة، على الرغم من أن الخلافات العائلية موجودة في كثير من المجتمعات الدولية، وقامت بمنحها صفة لاجئ، وطالبت أستراليا باستضافتها، قبل أن تنبري كندا للقيام بهذه المهمة، فإذا كانت حكومة جاستن ترودو تريد ممارسة الكيد السياسي والمماحكات الإعلامية، فما المبرر للمنظمة الدولية التي يفترض بها وضع المعايير التي يتم عبرها تصنيف طالبي اللجوء، وتحديد مدى استحقاقهم لها من عدمه؟ لكن ذلك يؤكد حقيقة ما ظللنا نكرره باستمرار عن تراجع مكانة الأمم المتحدة في العالم، بعد أن تجاهلت أدوارها السامية، وتحولت إلى مجرد ورقة ضغط في أيدي بعض الدول والمنظمات.

إن كان هناك من إيجابية في هذه القضية المفتعلة، فهي تكمن في البيان اللافت الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وتأكيدا على أن الأمر كله شأن عائلي بحت، ليست له أبعاد سياسية، وكان ينبغي علاجه داخل السعودية ووفق هذا الإطار، وأن الأنظمة المرعية في المملكة تمنع التعدي والتعنيف بحق الأبناء والفتيات، وأن الجهات المختصة على أتم استعداد لتلقي شكاوى من يتعرضن للتعنيف، وهي بادرة مميزة من الجمعية، التي ينتظر منها تفعيل أدواتها، وبذل مزيد من الجهود لمعالجة بعض الظواهر الاجتماعية السالبة التي تطرأ بين الحين والآخر، وتبصير أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم، وأسماء وعناوين المؤسسات المختصة الحكومية وغير الحكومية التي تتولى الدفاع عنهم، وتحذيرهم من مكائد الجهات المعادية التي تحاول استغلالهم كأدوات ضد وطنهم وبلادهم، وبدء حملة غير تقليدية لجعل الثقافة الحقوقية جزءا أصيلا من ثقافة الأجيال المقبلة. فإذا أنجزنا تلك المهمة لن يضرنا كيد أوتوا وأخواتها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



«الطيران المدني»: 3 حقوق للمسافرين في حال تأخر الرحلات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 جماد أول 1440 هـ - 24 يناير 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4619484>

الرياض – «الحياة» | منذ 11 ساعة في 23 يناير 2019 - آخر تحديث في 23 يناير 2019 / 18:38
أوضحت الهيئة العامة للطيران المدني للمسافرين أنه في حال تأخر الرحلة عن الوقت المحدد للإقلاع، فيحق للمسافر مطالبة الناقل الجوي بتوفير مرطبات ومشروبات ابتداءً من الساعة الأولى من موعد الإقلاع الأصلي، وتقديم وجبة ملائمة إذا تجاوزت مدة التأخير ثلاث ساعات من الوقت الأصلي المحدد للمغادرة، وكذلك توفير سكن فندقي ومواصلات من وإلى المطار إذا تجاوزت مدة التأخير ست ساعات من الوقت الأصلي المحدد للمغادرة.
ويأتي الإعلان ضمن توجه الهيئة نحو التعريف في اللائحة التنفيذية لحماية العملاء، تحت شعار «حقك محفوظ»، بهدف تسهيل جميع الصعوبات التي تواجههم، وتعزيزاً لمبدأ الشفافية، وتأكيداً على حقوق المسافرين.
يُذكر أن إطلاق لائحة لحماية العملاء، تأتي ضمن إطار حرص الهيئة العامة للطيران المدني على تقديم أفضل الخدمات للمسافرين وحفظ حقوقهم، والاهتمام في حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء سفرهم.
وخصصت الهيئة، حساباً لحماية العملاء في تويتر @Cp_GACA ، إضافة إلى الحساب الرئيس للهيئة @ksagaca ورقم الهاتف 8001168888 لخدمة جميع المسافرين ومستخدمي مطارات المملكة.



طالب «التجارة» بمعرفة أثر رفع الرسوم على أداء القطاع الخاص

«الشورى» بتسريع إنجاز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الغش التجاري

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 جماد أول 1440 هـ - 24 يناير 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4619487>

الرياض – نجود سجدي | منذ 9 ساعات في 23 يناير 2019 - آخر تحديث في 23 يناير 2019 / 20:26

طالب مجلس الشورى اليوم (الأربعاء)، وزارة التجارة والاستثمار بالإسراع في إنجاز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الغش التجاري، والتنسيق مع الجهات المعنية لاستكمال المنظومة القانونية التجارية الشاملة.

واتخذ المجلس قراره بعدما اطلع على وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للوزارة. ودعا المجلس في قراره، الوزارة إلى العمل على نشر متطلبات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الحقوق والالتزامات والمكاسب، وتوعية القطاع الخاص بها، وإشراكه في الدفاع عن مصالح الاقتصاد الوطني، وأيضاً دعاها إلى تقييم أداء الملحقيات والمكاتب التجارية، ودراسة إشراك القطاع الخاص في نشاطها.

وطالب المجلس، الوزارة بتضمين تقريرها السنوي المقبل تفصيلاً أكثر عن نتائج دراستها حول ما سبق وأن صدر من قرارات لرفع الرسوم المختلفة على القطاع الخاص وأثرها على أدائه. وشدد المجلس على تضمين التقارير السنوية المقبلة تفصيلاً أكثر عن مبادرة البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري في إطار برنامج «التحول الوطني 2020»، وأيضاً طالبها بتفعيل المادة الثالثة من نظام الأسماء التجارية، من خلال تشديد الرقابة وإزالة المخالفات القائمة.

وفي قرار آخر، طالب مجلس الشورى، وزارة الحج والعمرة بالإسراع في إنشاء وحدة للمسؤولية المجتمعية والأعمال التطوعية، وذلك بعدما اطلع على وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للوزارة.

وطالب المجلس في قراره الوزارة بالتوسع ببرنامج «قياس رضا ضيوف الرحمن» عن الخدمات المقدمة من قبلها، وتقع تحت إشرافها ليُشمل الحجاج والمعتمرين والزائرين سواءً من داخل المملكة أو خارجها، وتضمين نتائج البرنامج في تقاريرها المقبلة.

ودعا المجلس، الوزارة إلى التنسيق مع هيئة الطيران المدني والجهات المعنية لتأهيل وتشغيل الجانب الغربي من مجمع صالات الحجاج في مطار الملك عبدالعزيز الدولي، وتكثيف وتلطيف أجواء أماكن الانتظار.

وشدد المجلس على إلزام مكاتب حجاج الداخل ومؤسسات أرباب الطوائف والجهات العاملة تحت إشرافها، ضرورة حضور الدورات التدريبية وورش العمل المقدمة من الوزارة بنسب مئوية تحددتها الوزارة، تبعاً لعدد المستفيدين من مقدمي خدماتهم.

إلى ذلك، وافق المجلس على تعديل ما ورد في الفقرة «ج» من المادة الخامسة، وتعديل المادة الـ72 من نظام القضاء، واتخذ المجلس قراره بعدما استمع إلى مداخلات تجاه تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن التعديل المقترح.

وفي قرار آخر، وافق المجلس على عدم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح إضافة فقرتين «ج»، و«و» للمادة الرابعة من نظام البنك السعودي للتسليف والادخار. واتخذ المجلس قراره بعدما ناقش تقرير اللجنة المالية في شأن مقترح التعديل. وأشارت اللجنة بعد دارستها للمقترح إلى أن الأساس النظامي الذي بُني عليه المقترح لم يعد قائماً نظراً للقرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في شأن تعديل مسمى بنك التسليف والادخار إلى «بنك التنمية الاجتماعية»، وكذلك تشكيل لجنة متخصصة في نقل موارد تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وموارد تمويل المنشآت الناشئة من البنك السعودي للتسليف والادخار إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي.

وكان مجلس الشورى وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم بين المملكة والإمارات في شأن إقامة الحوار السياسي الاستراتيجي المشترك، وأيضاً وافق على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ووزارة السياحة الأرجنتينية، وكذلك وافق على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة العدل ونظيرتها في بيلاروسيا في المجال القضائي والقانوني.



«العدل» تستعرض منظومة القضاء السعودي في القاهرة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 جماد أول 1440 هـ - 24 يناير 2019م

<https://www.al-madina.com/article/611077>

واس - الرياض
تشارك وزارة العدل رسمياً في معرض القاهرة الدولي للكتاب 2019 في دورته الـ50، الذي انطلق أمس، عبر جناحها التعريفي بنظام القضاء في المملكة من خلال مجموعة من الإصدارات والمؤلفات المختلفة التي تثرى المهتمين بالجانب العدلي والقضائي من زوار جناح المملكة العربية السعودية.
وجاءت مشاركة الوزارة في الجناح السعودي انعكاساً لخططها في تطوير مجال البحوث والدراسات والمؤلفات القضائية العدلية، إضافة إلى تعزيز الصورة الذهنية عن القضاء في المملكة كغيرها من دول العالم.
ويضم المعرض العدلي أكثر من 125 مؤلفاً ما بين كتاب ومجلة تشمل 80 عدداً من مجلتي العدل والقضائية وهما دوريتان علميتان محكمتان في الفقه والقضاء، ومدونة الأحكام القضائية لعام 1428 و 1429 ومجموعة الأحكام القضائية بإصداري عامي 1434 و 1435 وغيرها من الإصدارات التي تهتم المطلع على النظام القضائي بالمملكة. وأوضحت الوزارة أن المشاركة تأتي لتعريف زوار المعرض بالتطور الكبير في مرفق القضاء والمجال العدلي بشكل عام في المملكة المبني على الشريعة الإسلامية ونشر الثقافة القضائية والإسهام في تقريبها للمتلقي، وامتداداً لإسهامات الوزارة في التفاعل مع معارض الكتاب الدولية داخل وخارج المملكة.



«التأمينات»: لا تسجيل لأي مدة بأثر رجعي لأكثر من سنتين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 جماد أول 1440 هـ - 24 يناير 2019م

<https://www.al-madina.com/article/611066>

واس - الرياض
أكد المتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالله بن محمد العبد الجبار، أنه حرصاً من المؤسسة على إتاحة الفرصة لعمالها من المشتركين لدى الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية لتسجيل مددهم السابقة، التي لم يتم تسجيلها في حينه، وبناءً على انتهاء المهلة المحددة لتسجيل تلك المدد في شهر ربيع الثاني 1440 هـ، فقد صدر قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة المؤسسة بتمديد المهلة حتى تاريخ 5 جمادى الأولى 1441 هـ الموافق 31 ديسمبر 2019م.
وأوضح المتحدث الرسمي أنه بعد هذا التاريخ لن يتم تسجيل أي مدة بأثر رجعي لأكثر من سنتين سابقتين على تاريخ تقديم طلب تسجيل تلك المدة.
وأفاد العبد الجبار أن القرار المشار إليه مقتصر فقط على الفئات الخاضعة مسبقاً لنظام التأمينات الاجتماعية وجهات عملهم مسجلة لدى المؤسسة، ولكن لم يتم تقديم نماذج التسجيل الخاصة بهم في حينه، ولا يشمل هذا القرار العاملين غير الخاضعين للنظام أساساً مثل (بند محو الأمية والعقود المؤقتة وعقود الساعات وبند 105 لوزارة التعليم).

وأهاب بأصحاب العمل من الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والعاملين فيها بسرعة التأكد من تسجيل كل خدماتهم في النظام حفظاً لحقوقهم التأمينية.



باتفاق «العمل» و«الإسكان» و«هدف» و«الغرف» و«المقاولين» توظيف 80 ألف مواطن في العقار و«المقاولات»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 جماد أول 1440 هـ - 24 يناير 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1701065>

«عكاظ» (الرياض [@okaz_online](https://www.okaz.com.sa))

أبرمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الإسكان، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، ومجلس الغرف السعودية، والهيئة السعودية للمقاولين، مذكرة تعاون، لتوظيف 80 ألف وظيفة في قطاعي العقار والمقاولات، بدءاً من العام الميلادي الحالي وحتى نهاية 2020؛ بهدف رفع نسبة التوظيف وتحفيز قطاعي العقار والمقاولات للنمو، تماشياً مع مستهدفات برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030.

وجرت مراسم توقيع مذكرة التعاون، بحضور كل من وزير الإسكان ماجد الحقيل، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية المهندس أحمد الراجحي، ونائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية للعمل الدكتور عبدالله أبوثنين، والنائب التنفيذي لمدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية عمر مليباري، ورئيس الهيئة السعودية للمقاولين المهندس أسامة العفالق.

ووقع مذكرة التعاون كل من وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوظيف المهندس غازي الشهراني، والمشرف العام على وكالة التطوير العقاري محمد الغزواني، ونائب مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم التدريب الدكتور جمعة العنزي، ورئيس اللجنة الوطنية للمقاولين بمجلس الغرف السعودية فهد النصبان، والأمين العام للهيئة السعودية للمقاولين المهندس ثابت آل سويد.

ووفقاً لمذكرة التعاون، سيعمل أطراف الشراكة على توظيف رأس المال البشري بقطاعي العقار والمقاولات، وتوفير فرص عمل للكوادر الوطنية، ورفع المستوى المهاري للسعوديين، وتحقيق غايات مبادرات وبرامج التوظيف الموجه. وتضمنت البنود، العمل على تحقيق مستهدفات التوظيف المقررة بإتاحة 80 ألف فرصة عمل للسعوديين والسعوديات في قطاعي العقار والمقاولات، إضافة إلى تمكين القطاع عبر استخدام الآليات المتاحة لوزارة الإسكان ومنها: دعم خطة توظيف قطاع المقاولات من خلال مشاريع الإسكان بما يمثل 25% من مستهدفات الاتفاقية، وتمكين توظيف القطاعين من خلال إصدار التشريعات والأنظمة ورفع المقترحات بما يخدم أهداف هذه المذكرة ومراقبة تنفيذها للقطاع العقاري ولقطاع المقاولين.

وطبقاً لبنود مذكرة التعاون، سيتولى «هدف» تقديم برامج التمهير والتجسير وبرامج دعم التوظيف للمهن المستهدفة من خلال التعاون المشترك مع المعهد العقاري السعودي، سعياً لدعم جهود التوظيف للسوق العقارية وذلك حسب الإجراءات والآليات المتبعة لدى الصندوق.

واتفق أطراف الشراكة، على تشكيل فريق عمل مشترك يضم مختصين من منسوبي الجهات الشريكة لصياغة آلية العمل وتقديم خطة مفصلة بما يضمن التنفيذ الفعال، ورفع تقارير دورية موحدة عن سير العمل للأطراف المشتركة.

أكد أن حادثة خاشقجي غير مقبولة وخارجة عن قيم المملكة العنقري: نكف حرية التعبير.. للمعتقلين حقوقهم.. ولم نرغب بحرب اليمن أبدا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 جماد أول 1440 هـ - 24 يناير 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1701024>

«عكاظ» (جدة @Okaz online) أكد سفير المملكة في فرنسا خالد العنقري أن المملكة تكفل لجميع الموقعين حقوقهم، مشيراً إلى أن اعتقال بعض النشطاء بسبب الاشتباه في كونهم عملاء أجانب يسعون إلى إيذاء السعودية أو انتمائهم لجماعات إرهابية. وشدد العنقري على أن الأشخاص الذين تم إيقافهم لهم حقوق، وسيتم الحكم عليهم وعندما تنتهي المحاكمة، ستتم تبرئتهم وإطلاق سراحهم أو إدانتهم وسجنهم. ولفت إلى أن هناك العديد من النشطاء في المملكة لهم حرية التعبير عن أنفسهم وانتقاد الحكومة. وقال في جلسة مع لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي، أمس (الثلاثاء)، «كل الدول تجرم التجسس والتجنيّد الاستخباراتي ويتم إيقاف من يثبت عليه ذلك ومحاكمته، والسعودية كأوروبا تجرم التخريب والفوضى مثل ما حصل أخيراً في تطاهرات فرنسا.»

وشدد العنقري على أن حادثة مقتل جمال خاشقجي غير مقبولة وخارجة عن القيم التي ندافع عنها، مشيراً إلى أنه عندما ينتهي التحقيق، سنتخذ الخطوات اللازمة، لكن هذه الحادثة يجب ألا تتحول إلى قضية سياسية. ورفض السفير السعودي الادعاءات التي تشير إلى أن المملكة تستهدف المدنيين في اليمن، عبر الأسلحة التي تبيعها فرنسا أو غيرها. وفي ما يتعلق بالمساعدة في اليمن، أكد أن المساعدات الغذائية الضخمة التي تقدمها السعودية تمر عبر ميناء الحديدة وهو في أيدي هؤلاء الأشخاص الذين يحولون 85% من المساعدات التي يجب توزيعها مجاناً على السكان بالكامل. وأضاف أن جماعة الحوثي الإرهابية تجند الأطفال وتدفعهم للموت. وأوضح أن المملكة تريد أن تضع نهاية للحرب في اليمن، قائلاً «لم نكن نرغب بالحرب أبداً». مبيناً أن الخروج من الأزمة مرتبط بالحل السياسي، «عندما يقبل الحوثيون ألا يكونوا مليشياً، بل عنصرًا حقيقياً في المجتمع.»

وخلال حديثه عن العلاقات مع أوروبا، نوه السفير بأهمية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، حقوق المرأة، العلاقات الدولية، التعاون الثنائي، اليمن، وحرية التعبير. وذكر العنقري أن المملكة وقعت العام الماضي على 42 اتفاقية مع فرنسا، بما في ذلك اتفاقية لتطوير الغلا، مشيراً إلى أن فرنسا تلعب دوراً كبيراً في رؤية 2030 على المستوى الثقافي. وأضاف «التعاون بين البلدين في القطاع الصحي مهم جداً بالنسبة لنا، يوجد حالياً أكثر من 220 طبيباً سعودياً حصلوا على شهادات في فرنسا و300 آخرون يخضعون حالياً للتدريب.»

وحول تمكين المرأة، قال «في عام 1962 حصلت 4 نساء فقط على درجة البكالوريوس في المملكة، واليوم 58% من طلاب التعليم العالي هم من النساء»، مشيراً إلى التقدم الواضح والسريع لإعطاء النساء حقوقهن.

140 مركزا صحيا تطبق التمكين المجتمعي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 جماد أول 1440 هـ - 24 يناير 2019م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=358531&CategoryID=5

الأحساء: عدنان الغزال 2019-01-23 11:36 PM

كشفت ممثلة فريق التمكين المجتمعي في إدارة الصحة العامة بالمديرية العامة للشؤون الصحية في الأحساء فاطمة الصالح، أن الأرقام الإحصائية لإنجازات مشروع التمكين المجتمعي في وزارة الصحة، تشير إلى وجود 40 منسق تمكين مجتمعي، وتدريب 300 ممارس صحي في 20 منطقة ومحافظة في المملكة.

اجتماعي وتطويري
أوضحت الصالح أن 140 مركزا صحيا في المملكة تطبق التمكين المجتمعي، وجرى تشكيل 140 فريق تمكين على مستوى المملكة، وبناء 300 مشروع، بينها 200 مشروع معزز صحي بيئي وتوعوي واجتماعي وتطويري، كما انضم إلى المشروع 1260 عضوا، و1000 متطوع، فيما بلغت الجهات الداعمة والمساندة لمشروع المبادرة 235 جهة، وبلغ عدد المستفيدين 69 ألفا و21 شخصا.

صياغة المشاكل
أكدت الصالح، التي كانت تتحدث أول من أمس في الدورة التطويرية للتمكين المجتمعي المعدة من وزارة الصحة لأعضاء 10 فرق تمكين مجتمعي في الأحساء، بحضور مساعد المدير العام للشؤون الصحية الدكتور وليد السلطان، أن مشروع التمكين المجتمعي، يركز على تمكين المجتمع من صياغة المشاكل الصحية، التي يواجهونها داخل الحي، وتحديد الأولويات ووضع الحلول والعمل على تنفيذها، ويهدف إلى تعزيز وتنمية المهارات القيادية والإرشادية الصحية، وبناء ثقة تعزيز الصحة، وخلق وعي صحي بالرعاية الذاتية، والمساهمة بتقليل العبء على المؤسسات الحكومية، والمساهمة بالتحكم بمحددات الصحة .

تنمية مستدامة
أبانت ممثلة فريق التمكين المجتمعي، لأعضاء فريق التمكين الممثلين لـ 10 مراكز رعاية صحية أولية (المبرز، الشقيق، حي الملك فهد، المطيرفي، العمران، الخالدية، جليجلة، المنيزلة، المعلمين، الجشة)، أن مشروع المبادرة، يدعم نموذج الرعاية الصحي الحديث، ويدعم أهداف الأمم المتحدة في التنمية المستدامة، ويحقق الالتزام السادس ضمن إعلان «أستانا»، وذلك من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات بالتمتع بالصحة وإشراكهم في صياغة الصحة وصونها وتعزيزها. شروط والتزامات

أعلنت الصالح عن بدء صدور بطاقات العضوية (تعريف لأعضاء فرق التمكين المجتمعي)، ومدة البطاقة عام كامل، وفق شروط والتزامات محددة، لتسهيل أعمال العضو، مستعرضة حزمة من مشاريع التمكين المجتمعي في الأحساء، من بينها: التبرع بالدم، وقياس السكري، وتنمية الطفل الصحي، ورياضة المشي، وعلاج حشرة القمل، ورياضة السباحة، والإسعافات الأولية، وبرنامج موعده، وتحسين المركز، والمشي بالحديقة، والرياضة، وتطعيم الإنفلونزا، وفيتامين د.

أهداف مشروع التمكين المجتمعي

01 يركز على تمكين المجتمع من صياغة المشاكل الصحية

02 تحديد الأولويات ووضع الحلول والعمل على تنفيذها

03 تعزيز وتنمية المهارات القيادية والإرشادية الصحية

04 بناء ثقة تعزيز الصحة

05 خلق وعي صحي بالرعاية الذاتية

06 المساهمة بتقليل العبء على المؤسسات الحكومية

07 المشاركة في التحكم بمحددات الصحة

هدف.. ودروب وزير العمل والتنمية الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 جماد أول 1440 هـ - 24 يناير 2019م *

<https://www.okaz.com.sa/article/1701058>

منى العتيبي

وصلتني رسالة من معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور أحمد الراجحي تعقيباً على مقالتي التي جاءت بعنوان «توطين القطاع الخاص وكف العفريت»، والتي استعرضت فيها التحديات التي يواجهها أبناؤنا وبناتنا لتوظيفهم في القطاع الخاص وضرورة تحقيق الأمان الوظيفي، ورفع نسبة التوظيف في الشركات الكبرى. وما هذا التجاوب السريع من معالي وزير العمل إلا دلالة مؤكدة على حرص معاليه وهمته الصادقة في البناء المؤسسي المجتمعي للوزارة إضافة إلى إدراكه بأن وزارة العمل تمس حياة الأسر السعودية وهي عصب حياتهم المعيشية، كذلك في تفاعل معاليه إشارة إلى حسه بالمسؤولية العظيمة التي تقع على عاتقه.. كيف لا؟! وهو أحد رجال الأعمال وقد خاض تجارب ميدانية عملية أكسبته المعرفة وحسن الدراية بما يعمل وبما يهدف إليه، كما يقع عندي إيمان ويقين بأن المسؤول المتابع لكل ما يكتب من شاردة وواردة عن وزارته وإدارته هو شخص مهني يبحث عن عناصر البناء واستثمار كل ما لدى الآخرين من أفكار وآراء وتوجهات لخدمة العملية التنموية لوزارته أو إدارته.. وقد أكد معالي الوزير في رسالته ان مشروع «هدف» صندوق تنمية الموارد البشرية «يعمل على توفير وظائف لائقة ومنتوعة وتمكين أبنائنا وبناتنا بما يحقق أهداف رؤية المملكة».

وفي زيارة لي لموقع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وجدت أنه لأصحاب الأعمال، أياً كانت حجم مشاريعهم وتاريخ نشأتها، حيث تستفيد المنشأة أو المشروع -على حسب ما ذكر- من تحمل الصندوق لنسبة من أجور السعوديين والسعوديات المنضمين عن طريق البرنامج، حيث تمتد فترة الدعم المالي لراتب الموظف إلى 36 شهراً، بمعدل 30% من الراتب الشهري للسنة الأولى من الدعم، و20% للسنة الثانية، و10% للسنة الثالثة، كما تضاف نسبة إضافية للدعم، عند توظيف المنشأة للإناث أو الأشخاص ذوي الإعاقة، وعند التوظيف في المدن الصغيرة والقرى، وفي حال كان حجم المنشأة 50 عاملاً فأقل.

وأيضاً وجدت خلال تصفحي لموقع «هدف» أن البرنامج في جهة منه يستهدف تحفيز منشآت القطاع الخاص على التوطين، ورفع مساهمة السعوديين والسعوديات في سوق العمل، وسط بيانات عمل محفزة ومنتجة ومستقرة، ورفع مهارات من هم على رأس العمل، وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري، كما يستهدف البرنامج فئتي الوظائف المتاحة في منشآت القطاع الخاص، والباحثين والباحثات عن عمل، الذين لم يسبق لهم العمل والمنقطعين عن العمل لأكثر من 90 يوماً، كما يشمل حديثي التخرج.

ولم يقف الأمر عند ذلك إنما يقدم دورات تدريبية إلكترونية «عن بعد» وقد سجلتُ بها؛ لأرى مدى واقعيته وفعاليتها، فوجدت خلال منصة دروب عدداً جيداً من الدورات التدريبية والتثقيفية التي استفاد منها حتى كتابتي لهذه المقالة 1.6 مليون مستفيد بمعدل 14.7 ساعة تدريبية وهذا العدد لا بأس به مقابلة بعمر المنصة التي تنوعت محتويات دوراتها لتنمية المهارات الإدارية والقانونية واللغوية عند المواطنين، والمبهج بأن الأمر متاح للجميع من الاستفادة من التدريب. ومع كل هذا ما أتمناه صدقاً هو دعم «هدف» من كافة مستشاري الاقتصاد ورواد الأعمال والمشاريع الخاصة في ظل تأثير الخصخصة وتحول الخدمات من القطاع الحكومي إلى القطاع؛ حتى يحقق برنامج «هدف» أهدافه في وقت أسرع من خلال توفير الوظائف الواعدة والوظائف المطلوبة في سوق العمل السعودي خلال المرحلة المقبلة، وفقاً لمتطلبات واحتياجات السوق وفي ظل النمو الاقتصادي وتوجه الدولة حالياً نحو تنويع مصادر الدخل، سيراً مع مستهدفات برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030.

التوطين والمواطنة في شبك وزارة العمل

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 جماد أول 1440هـ - 24 يناير 2019م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38285>

عبلة مرشد

لا زالت إشكاليات سوق العمل تطفو على السطح، ولا زالت سلبياتها توزق المجتمع الوطني، ولا زال معدل البطالة مرتفعاً وفي تزايد متنام، وذلك بعد أن سجل معدل (12.9%) في إحصائيات الربع الثاني من عام 2018، بعد أن كان (12.8%) في الربع الثاني من عام 2017، وبمقارنة بيانات مسح القوى العاملة للعامين في ذات الفترة، يمكننا أن نلاحظ أن الفجوة ما زالت كبيرة جداً في التوظيف بين مواطن وغير مواطن، من جملة المشتغلين في سوق العمل الوطني، وبين ذكور وإناث من جهة أخرى، وذلك مع ارتفاع الأصوات المعارضة لارتفاع نسبة توظيف الإناث المواطنات في الفترة الأخيرة مقارنة بالذكور، على الرغم من أن الفجوة لا زالت كبيرة جداً.

وعليه فإننا نتساءل ما أثر برامج وزارة العمل في المساهمة في رفع نسبة التوظيف والتوطين الفعلي؟ وما دورها في نوعية الوظائف التي يشغلها المواطنون والمواطنات؟ وما سياساتها نحو تصحيح واقع سوق العمل المختطف؟ وهل حاولت الوزارة تقييم ومراجعة أو متابعة أثر برامجها المعنية بالتوطين في القطاع الخاص؟ وهل هناك إدراك لما يجري في سوق العمل من انتهاكات لحقوق المواطن ونبذ لوجوده لمستوى أجره؟!، هناك تساؤلات كثيرة تطرح نفسها ولا يمكن حصرها في عجالة، ولكن يمكن مناقشة البعض منها بناءً على ما يتوفر عنها من بيانات وأرقام كمؤشرات لواقع يوثق ما يجري في السوق، وبناءً على ما نشهده ونتابعه في وسائل التواصل الاجتماعي من أحداث مختلفة وقصص لا تنتهي من إرهاب التوظيف للمواطن والتهميش المقصود نحوه، من قيادات التوظيف في القطاع الخاص والتي يقود معظمها غير المواطن، في إطار نظام عمل يقوي شوكته ويدعمه على حساب توظيف المواطن.

وبالمقارنة بين عدد المشتغلين في سوق العمل الوطني بجميع قطاعاته العامة والخاصة في العامين 2017 و2018 لنفس الفترة (الربع الثاني) نجد أن نسبة غير المواطن في سوق العمل بعد أن كانت 77.94% أي 78% من جملة المشتغلين عام 2017؛ أصبحت 75.99% أي 76% في عام 2018 لنفس الفترة، أما نسبة البطالة المذكورة (12.9%) فإن المواطنين يشكلون منها 92.92% أي 93% من تلك النسبة، هذا مع العلم بأن هناك 1.118.801 باحث عن عمل من المواطنين لا تشملهم النسبة السابقة من المتعطلين (البطالة)؛ فهل نتعجب بعد ذلك من نمو معدل البطالة؟!، وهل نُدرك ما سبب انخفاض نسبة التوطين رغم سياسات وزارة العمل وبرامجها المعلنة؟!، وهل وقفنا على نوع الوظائف ومستوياتها التي استهدفتها وزارة العمل في التوطين؟ بل وهل تابعت الوزارة مستوى تنفيذ برامجها ميدانياً، بعيداً عن بيانات الشاشات المضللة والتي تفتقر للشفافية والمصداقية في التنفيذ؟.

ومن جهة أخرى فإن نسبة المشتغلات من الإناث المواطنات في سوق العمل الوطني من جملة المشتغلين (مواطن وغير مواطن)، كان 7.38% فقط عام 2017، وأصبح 8.23% فقط عام 2018 لنفس الفترة، فهل يمكننا أن نعترض على رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بعد الوقوف على حقيقة البيانات ومع ارتفاع نسبة الجامعيات العاطلات؟!، وهل نُدرك أن كثيراً من الفتيات والنساء يتحملن أعباءً أسرية كاملة؟ وهل نستوعب أن الفتيات اللاتي يعملن أين سيكون مصيرهن، وكيف سيتصلن على موارد لرزقهن لو مانعنا توظيفهن؟ هذا غيض من فيض، ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة الوظائف التي رفعت من نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، على الرغم من ارتفاع نسبة المؤهلات منهن بالشهادة الجامعية المتخصصة، ولكن لم تتح لهن فرص وظيفية إلا في نقاط البيع، وفي بعض شرفات الاستقبال والعلاقات العامة المحدودة والكافيهات والمطاعم، وغيرها من تلك المستويات الوظيفية، والتي لا نقلل منها إطلاقاً؛ فالتوطين مطلوب في كل الوظائف التي يمكن أن يشغلها مواطن، ولكن لكل مستوى وظيفي مؤهله المناسب لتحمل مسؤولياته، والسؤال: لماذا التركيز في التوطين على تلك المستويات الوظيفية فقط؟!، بينما تكاد جميع الوظائف التخصصية المستهدفة

في القطاع الخاص يتصدرها غير المواطنين؟!، وكما يتضح أنه حتى الارتفاع الطفيف في نسبة توظيف المواطنين؛ هو بسبب ارتفاع نسبتهم في تلك المستويات الوظيفية التي تمتص شيئاً بسيطاً من حجم المتعطلين، لكنها لا تضيف شيئاً للإنتاج الوطني، بمعنى أن التوظيف فيها لا يقدم قيمة فعلية مضافة للوطن؛ بالاستثمار في توظيف مواطنيه، للمشاركة في الإنتاج الوطني ورفع قيمته الاقتصادية .

التساؤلات المطروحة، إلى متى يكون التوطين نشيطاً في المستويات المنخفضة من الدرجات الوظيفية بينما هو شبه مُجمد في الوظائف الأهم التي يشغلها غير المواطن؟!، إذن لماذا تَعَلَّم أبناؤنا؟ ولماذا أبتعثوا؟ ولماذا حرصنا على تعليمهم في الجامعات وتأهيلهم بتخصصات مختلفة؟! أليس ليتحملوا مسؤوليتهم الوطنية نحو الوطن بإدارة دفة الأعمال فيه؟! أليس لأبنائنا طموحات وتطلعات يسعون لتحقيقها؟! أليس استقرارهم وأمنهم هو من أمن الوطن واستقراره؟! أليس رفاه الوطن من رفاه المواطن؟! بل وهل تُبنى الأوطان إلا بأيدي أبنائها؟! وهل تنهض مؤسساتها فعلياً إلا على سواعدهم؟! فالمواطنون هم أمان الوطن وهم قاعدته الإستراتيجية التي تُحقق رؤيته وتطلعاته.

وحتى لا نغبط وزارة العمل بعضاً من جهودها المبذولة لخدمة التوظيف ورفع نسبة التوطين، فإننا لا بد وأن نشير إلى برنامج صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» الذي طرحته الوزارة لدعم وتحفيز التوظيف للمواطنين في القطاع الخاص، والذي يتركز الدعم فيه، في توظيف الخريجين والخريجات من العاطلين، ودعم التوظيف في المدن والقرى منخفضة الكثافة السكانية، ودعم توظيف الإناث، ودعم التوظيف في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، ويمتد الدعم خلاله لثلاث سنوات، بحيث يكون 70% من الدعم للتوظيف و30% للتدريب، وذلك بمعدل دعم 30% للراتب الشهري في السنة الأولى، و20% في السنة الثانية، و10% في السنة الثالثة، هذا مع العلم أن الحد الأدنى من الأجر المستحق للدعم هو 4 آلاف ريال والحد الأعلى 10 آلاف ريال .

ولكن هل تُدرك الوزارة ماذا يحدث خلف الكواليس في القطاع الخاص، هل تُدرك أن الكثير من المنشآت كالمدارس الخاصة وغيرها يُسجل في بيانات الموظف بأنه يستلم على سبيل المثال 4000 آلاف وهو يأخذ فعلياً 2500 ريال، وأنه يُهدد بالفصل في حالة الكشف عن ذلك؟! وهل تعلم الوزارة أن هناك حالات فصل لا تحصى للمواطنين والمواطنات في حالة انتهاء فترة الدعم، وأنه ليس هناك مادة قانونية أو نظام عمل يحمي المواطن؟!، وهل حاولت الوزارة متابعة مدى نجاح برامجها ومستوى مصداقية تنفيذها لدى الفئة المستهدفة (المواطنون الذين تم توظيفهم) بأسلوب وأداة علمية شفافة؟!، مما لا شك فيه أن إجراءات وبرامج وزارة العمل تحتاج لمراجعة ومتابعة، لمستوى جودة التنفيذ لبرامجها وما هو جدواها، ومدى نجاحها في تحقيق مستهدفاتنا الوطنية، كما تحتاج إلى مراجعة وتحديث موادها التشريعية وأنظمتها التي تخدم صاحب المنشأة والأجنبي على حساب مصلحة الوطن والمواطن؛ صحيح أن القطاع الخاص يحتاج لدعم وتحفيز لتوظيف المواطنين بمستويات أجور مرضية وتدريبهم، ولكن عليه كذلك إثبات انتمائه وولائه لمقدرات الوطن وتطلعاته، وللمستحقات المواطنية التي تفرض عليه استشعار المسؤولية نحو تحديات الوطن؛ للمبادرة والمشاركة في احتواء مواطنيه بالتوظيف والتدريب وبما يليق بالمواطن وبالوطن، بعد أن أغدق عليه الوطن بالعتاء والتحفيز والتمكين في استثمار مقدراته، فعليه رد الجميل بإثبات مواطنته الحقيقية .

حقوق الإنسان في العالم

المملكة تؤكد رفضها القاطع لجميع الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 جماد أول 1440 هـ - 24 يناير 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4619548>

أكدت المملكة العربية السعودية رفضها القاطع لجميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية الباطلة، وغير القانونية، ومحاولات الاحتلال التي تهدف إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية، والمساس بحقوقه المشروعة.

جاء ذلك في كلمة المملكة العربية السعودية أمام مجلس الأمن الدولي اليوم حول الوضع في الشرق الأوسط، التي ألقاها مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله المعلمي. وقال: «إن الشعب الفلسطيني ما زال يشهد مزيداً من المآسي التي يندى لها جبين الإنسانية خلال 70 عامًا مضت على أكبر مأساة إنسانية شهدتها العالم، وهي مأساة تهجير أصحاب الأرض من أرضهم، مأساة إعطاء الحق لمن لا يملك الحق، وسلب الحق من أصحابه». وطالب باسم المملكة المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص بتحمل مسؤولياته والتدخل الفوري لوقف المشاريع الاستيطانية وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، والعمل على إلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ القرارات الدولية، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري ودائم، والعمل لإنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني. وأردف بالقول: «تشدد بلادي على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط خياراً استراتيجياً لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وفقاً للمرجعيات الدولية، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، التي تقدمت بها بلادي وتضمنت قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية». وتابع المعلمي خلال الجلسة: «إن الشعب السوري الأبي أيضاً لا يزال يعيش أسوأ أزمة تمر بها البشرية خلال القرن الحالي، لقد أنهى المبعوث الخاص السابق للأمين العام في سوريا ستيفان دي مستورا مهامه دون أن يحقق النتائج المرجوة المتمثلة في المضي قدماً في العملية السياسية وعقد اللجنة الدستورية بسبب تعنت النظام السوري وعدم رغبته في الوصول إلى حل سياسي عادل ينهي مأساة الشعب السوري. «وهنا المبعوث الخاص الجديد للأمين العام لسوريا جير بيدرسون على المهمة الجديدة والصعبة التي كلف بها، وأكد على دعم حكومة المملكة العربية السعودية لجهوده في مهمته التي يسعى من خلالها إلى الوصول لحل سياسي بناءً على القرار 2254 الذي يشدد على سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها.



كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
19 جماد أول 1440 هـ - 24
يناير 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4619539>



حسابات بيع الإجازات الطبية على تويتر!

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 19 جماد أول 1440 هـ
- 24 يناير 2019م

<http://www.alriyadh.com/1733454>